الاتحاد العام التونسي للشغل

الجامعة العامة للبلديين

واقع العمل البلدي
وآفاق تطويره

جويلية 2019

إن تونس ما قبل سنة 2011 ، نتيجة لخياراتها السياسية والتنموية الفاشلة، كانت تعيش وضعا اقتصاديا واجتماعيا صعبا نتيجة الظّلم الاجتماعي والاقتصادي الذي أفرز تّفاوتا جهويّا وحالة من الاحتقان الاجتماعي أدى إلى ثورة الشعب وانتفاضة اجتماعية أطاحت بالحكم.

ولم تكن هناك من خيارات إلا مراجعة السياسات التنموية وإجراء مراجعات عميقة وجذرية، وبات مؤكدا وحتميا ضرورة تغيير الخيارات السياسية والتنموية، وتجسم هذا التغيير خاصة بإرساء مبادئ الجمهورية الثانية المبنية على التعددية السياسية وعلى تغيير التنظيم الإداري للسلط العمومية بمقتضى دستور سنة 2014. حيث أقر الدستور خاصة اعتماد سياسة تنموية تساهم في الحد من التفاوت بين الجهات، وتقاسم السلط بين سلطة مركزية بينت عدم جدواها على الصعيد التنموي والاجتماعي والاقتصادي وبين سلطة محلية حظيت بالباب السابع منه بالأهمية البالغة والرهان الكبير على أن تكون البديل والمنقذ والأمل الذي سيحقق طموحات وتطلعات المواطنين وخاصة الجهات الداخلية والمهمشة.

وإن رهان اللامركزية والمسؤولية الجسيمة التي منحها لها دستور 2014 ، رهان جسيم ومسؤولية كبيرة، ملقاة على كاهل بلديات تشكو عدة نقائص وصعوبات هيكلية عميقة، وخضعت لعقود لإملاءات ولضغوط عدة، تداولت عليها عدة نيابات خصوصية في فترة ما بعد الثورة لمدة تزيد عن السبعة سنوات وعمقت صعوباتها وأنهكتها بقرارات ارتجالية يصعب تدارك آثارها.

وتجسيما لمبادئ الباب السابع من الدستور، تم بتاريخ 09 ماي 2018 إصدار مجلة الجماعات العمومية التي تم على إثرها انتخاب وتنصيب المجالس البلدية المنتخبة، وتم بذلك إقرار تنظيم إداري جديد يقوم على تمكين الجماعات المحلية وخاصات البلديات من صلاحيات واسعة ومن إدارة الشأن المحلي في إطار من الاستقلالية والتدبير الحر ومن وضع وتنفيذ مخططاتها وفقا لمبادئ التشاركية والحوكمة المحلية.

إلا أن اللامركزية ليست مسألة تقنية فحسب يمكن اختزالها في صياغة قوانين وأوامر وتركيز الهياكل المرتبطة بها وإتباع إجراءات معينة، إذ أن المبادئ الجديدة التي تم تكريسها دستوريا والمتعلقة سواء بالتدبير الحر للبلديات وإعادة توزيع الاختصاصات بناء على مبدأ

التفريع والاحالات المالية المترتبة غير كافية ويجب أن تصاحبها إجراءات مرافقة تهدف إلى تأهيل البلديات على المستويين المادي والبشري.

وما يهمنا وما يشغلنا نحن كبلديين ممثلين في الجامعة العامة للبلديين في الوقت الحاضر المحاور التالية :

1- الإطار البشري:

توفير الإمكانيات البشرية والتقنية والمالية اللاّزمة لبلْوَرة تدبير ميْداني فاعِل وقادِر على خلْق الثروة بالإضافة الى الأهداف التنموية التي يمكن أن تتحقق على المستوى المحلي. فبالرغم من أهمية الدور الموكول للبلديات والرهانات التي تواجهها فإن هذا القطاع لا يشغل إلا 35 ألف عون تقريبا (أي ما يعادل 5% من الوظيفة العمومية) وتعد نسبة التأطير به الأدنى فالموارد البشرية المؤهّلة وفق آخر الاحصائيات لا تتجاوز (11%) كما لا تتجاوز نسبة التأطير الفني 1,6%. والسؤال المطروح على هذا المستوى : **" هل أن الإطار البشري بالبلديات يمكنها من آداء مهامها على الوجه المطلوب وعلى ضمان تقديم الخدمات الأساسية التي يحتاجها المتساكنين؟"**

ومن واجبنا كبلديين الانخراط في المسار اللامركزي والخيارات الوطنية المتعلقة به، إذ أننا دعامة العمل البلدي وإحدى أهم مقوماته، ومن الضروري كذلك تشريكنا في مختلف مراحل المسار واعتبارنا قوة اقتراح.

إذ نؤكد على ضرورة مواكبة العنصر البشري لمتطلبات المسار اللامركزي وذلك من خلال:

- تدعيم الموارد المالية للبلديات ومرافقتها لإجراء إصلاحات هيكلية تمكنها من تجاوز صعوباتها وتوازن مؤشراتها المالية.
- استكمال النصوص الترتيبية المتعلقة بالانتداب بالبلديات لتلبية حاجياتها من الموارد البشرية.

- إصدار النظام الأساسي الخاص بالبلديين باعتبار خصوصية العمل بالبلديات من جهة والأخذ بعين الاعتبار للمبادئ العامة للامركزية التي أقرها الدستور ومجلة الجماعات المحلية (خاصة وأن تجسيم المسار اللامركزي لم يرافقه نظام للوظيفة العمومية المحلية).

- إصدار وثيقة توجيهية حول علاقة المجالس البلدية المنتخبة بالأعوان البلديين.

- التأهيل الوظيفي للجماعات المحلية لتدعيم قدرات الموارد البشرية للجماعات المحلية من خلال إلزامية التكوين ودوريته في المسائل المتعلقة باللامركزية والتخطيط الاستراتيجي سواء بالنسبة لأعضاء المجالس المحلية المنتخبة أو الجهاز الإداري مع الحرص على أن تجرى عملية التكوين في الجهات.

- تحسين ظروف العمل بالبلديات وتوفير مناخ اجتماعي ملائم.

2- التراتيب البلدية :

كما نلفت الانتباه إلى أنه من متطلبات تحقيق خدمة المواطن في أفضل الظروف وضمان حد أدنى من الخدمات لتوفير كرامة عيشه والحفاظ على الأمن العام وحفظ حقوقه، تستوجب توفر جهاز تنفيذي يرجع هيكليا وتنظيميا للبلديات، فمنذ حذف سلط التراتيب البلدية سنة 2012 والحاق أعوانه بالشرطة البلدية التي ترجع بالنظر لمصالح الإدارة العامة للأمن الوطني، فقد شهدت السنوات 2012-2018 عدة انفلاتات طالت الاستيلاء على الأملاك العامة والخاصة والإضرار بها وتفاقم عدة ظواهر سلبية كالانتصاب الفوضوي والإلقاء العشوائي للفضلات أثرت سلبا على صورة البلاد وعلى ظروف عيش المواطن وصحته وأضرت بالاقتصاد الوطني. وأمام ضغط البلديات على السلطة المركزية، ونظرا لما آلت إليه الأوضاع، تم إحداث سلك الشرطة البيئية ونشير في هذا المستوى إلى ما يلي:

- عدم وجود هيكل قانوني ضمن التنظيم الهيكلي لوزارة الشؤون المحلية والبيئة للإشراف على هذا السلك المحدث.

- عدم سن نظام أساسي خاص به : أعوانه من أعوان البلديات من مختلف الأنظمة الأساسية الخاصة : السلك الإداري المشترك، السلك التقني المشترك والجزء الأهم من سلك العملة.

- ضعف التكوين الأكاديمي والتطبيقي للأعوان المكلفين بالشرطة البلدية.

- حصر تدخلاته في تطبيق القانون عدد 30 لسنة 2016 المؤرخ في 05 أفريل 2016 والأمر 433 لسنة 2017 المتعلق بضبط قائمة المخالفات لتراتيب حفظ الصحة بالمناطق الراجعة للجماعات المحلية والخطايا المستوجبة.

- تداخل بعض الاختصاصات مع سلك الأمن الوطني والشرطة البلدية (الانتصاب الفوضوي كمثال) أدى إلى تعطيل التدخلات ونجاعتها.

- عدم وجود رؤية مستقبلية واضحة للسلك: آفاق تدعيمه بالإطار البشري وتعميمه على كافة البلديات، توسيع مجال التدخل والصلاحيات ، شروط الانتداب الداخلي لأعوانه.....

- عدم توضيح مسؤوليات الإشراف عليه : " جهاز الشرطة البيئية " بوزارة الشؤون المحلية والبيئة أو رؤساء البلديات ، فرغم أنه ترتيبيا لا يحق لـ "جهاز الشرطة البيئية" إصدار تعليمات للأعوان إلى أنه قام في عديد من المناسبات إصدار تعليمات كتابية للتدخل في مجالات ليست من مشمولات الأعوان : النجدة والإنقاذ خلال موجات البرد بمناطق الشمال الغربي ، رغم أنهم لم يتلقوا أية تدريبات خلال تكوينهم من جهة وعدم تجربتهم وخبرتهم من جهة أخرى مما يعرض مبدئيا حياتهم للغرض.

ونقترح في هذا الصدد كجامعة عامة للبلديات إلحاق سلك الشرطة البلدية كسلك أمني بالبلديات (تحت الإشراف المباشر لرئيس البلدية) وفتح الإمكانية أمام المباشرين به حاليا للإلحاق بالبلديات أو بالمصالح الأمنية لوزارة الداخلية وفتح الانتداب الخارجي لتدعيمه بالعدد الكافي من الأعوان من ذوي مستويات تعليمية محترمة وتدريبهم أمنيا وتكوينهم في مختلف مجالات الضبط الإداري للبلديات : التراتيب العمرانية، التراتيب الصحية وحفظ الصحة، .....

3- منظومة النظافة والعناية بالبيئة:

مثلت النظافة والعناية بالمحيط الشغل الشاغل للمواطن، وكانت ولا زالت إحدى أهم الإشكاليات المطروحة وطنيا لارتباطها بجودة حياة المواطن ولارتباطها بتنمية السياحة وجذب الاستثمار والترويج لصورة تونس بالخارج. وتعد من أبرز الأولويات التي حتمت إرساء نظام ديمقراطي لامركزي وأهم تحدي له.

فهي بالأساس أهم مقياس لتقييم البلدية من قبل المواطن، واستحوذت على جزء كبير من البرامج الانتخابية للقائمات المترشحة للانتخابات البلدية لسنة 2018. لكن الواقع الملموس أن مستوى النظافة في تونس لم يبرز تحسنا ملموسا مع ارتفاع عدد السكان من جهة وتنامي

انتظارات المواطن. بالإضافة إلى بروز مشاكل بيئية خطيرة تتصل بمعالجة مياه الصرف الصحي و تلوث المياه الجوفية و خاصة المشاكل المتعلقة بمعالجة النفايات إذ أن بلادنا تنتج سنويا 2,5 مليون طن من النفايات المنزلية التي تكلف الدولة تصرفا وردما مبلغ 24 دينارا للطن وتقدر كمية النفايات المنزلية والمشابهة المنتجة سنوياً بنحو2,5 مليون طن، اذ يبلغ معدلها للفرد الواحد نحو0,6 كيلوغرام يومياً. ومن هذه نحو53 ألف طن نفايات لف وتعليب وتتميّز النفايات المنزلية بنسبة هامة من المواد العضوية تبلغ نحو68 ٪، في حين تبلغ نسبة البلاستيك 11 ٪، والورق 10 ٪، وتتوزّع البقية بين المعادن والجلد والمطاط والقماش

كما قدرت كمية النفايات المتأتية من الأنشطة الصناعية بنحو250 ألف طن سنوياً، موزعة كالآتي : 53 ٪ من الصناعات الميكانيكية، و14 ٪ من الصناعات الكيميائية، و10 ٪ من الصناعات الإلكترونية والإلكتروميكانيكية، في حين تأتي الـ 23 ٪ المتبقية من الصناعات الغذائية .

وتعرف المنظومة برمتها من عديد الاخلالات إذ يوجد في تونس احد عشر مصبا مراقبا في حين لا تتوفر ارقام عن عدد المصبات العشوائية الموزعة على كامل مناطق البلاد ولم تنجح الاجهزة المختصة التابعة للدولة في إغلاقها أو اعادة تأهيلها على اسس علمية ومن ثمة التصرف في النفايات بشكل يسمح بحماية البيئة والمحافظة على سلامة المحيط مما جعل الاف المواطنين الذين يعيشون بالقرب من المصبات او أولئك الذين يعيشون من فرز القمامة أو العملة البلديين عرضة لعديد الامراض كالربو والاصابات الجلدية وحتى الاصابة بأمراض معدية كالسيدا والتهاب الكبد الفيروسي. و قد دفع المواطن كمال المرواني حياته ثمنا لعمله في مصب برج شاكير حيث توفيّ نتيجة لاستنشاقه الدائم للروائح المنبعثة من القمامة بعد اصابته بسرطان الرئة اما الضحيّة الثانية لهذه المهنة القاتلة فهو المواطن محمد علي الطرابلسي إذ فقد هذا الأخير بصره نتيجة لمستوى التلوّث المرتفع بالإضافة إلى تعرّضه لإصابة في ساقه قد تصل به إلى البتر بعد تعرّضه إلى وخزة حقنة ملوّثة أثناء عمله في مصب برج شاكير الواقع على بعد كيلومترات من تونس العاصمة .

لقد اقتصر دور الشركات على توفير اليد العاملة وبعض المعدات ومع ذلك تتحصل تلك الشركات على مبالغ ضخمة بعنوان مصاريف تصرف علما وانه لا توجد في تونس مؤسسة تراقب عمل هذه الشركات وتتابع عمليات جمع وردم النفايات لذلك تعددت التجاوزات لتصل الى حد تخلص المستشفيات والمصحات من فضلاتها بطريقة عشوائية اذ تحول وجود الابر والضمادات والعلب التي تحتوي على مواد اشعاعية متأتية من مخابر الادوية ومخابر التحاليل الطبية ومراكز الاشعة والمراكز المتخصصة في علاج السرطان بالطرق الكيميائية وبواقي الادوية وحتى اجزاء من الاعضاء البشرية الى مشهد عادي في المصبات المراقبة والعشوائية.

هذا الواقع يعود إلى غياب البرمجة والتخطيط في مجال النظافة والعناية بالبيئة، رغم إرساء البرنامج الوطني للنظافة والعناية بالبيئة 2006-2016 : حيث وضعت هذه المنظومة دون استشارة البلديين المحور الأساسي لهذه المنظومة وهو يعتبر من أهم نقائصها ونعتقد بأنها من أسباب فشلها أو على الأقل محدودية نتائجها. ونطالب بتشريكنا في مرحلة تقييمها التي انطلقت خلال المدة الأخيرة وكذلك تشريك الجامعة العامة وشبكة البلديين المعنيين بمنظومة النظافة المنظوون تحت الجامعة العامة للمدن التونسية (على غرار شبكة Wama-net) في رسم ملامح الخطة الوطنية القادمة المزمع الانطلاق فيها خلال سنة 2019.

ونقترح ما يلي :

- تعميم المخططات البلدية للتصرف في النفايات (PCGD) على كل البلديات.
- تعصير منظومة النظافة : تعزيز الأسطول البلدي بالآليات وتدريب الإطار البشري عليها.
- تعزيز منظومة الصحة والسلامة المهنية.
- تدعيم منظومة التكوين الأساسي والمستمر في مجال النظافة وتمكين العملة من فرص للإطلاع على تجارب خارجية في مجال النظافة.
- إحداث وكالات بلدية في إطار التعاون بين البلديات في مجال النظافة وتثمين النفايات.
- التشجيع على فرز النفايات وتثمينها واستغلال المداخيل لتجديد الآليات وتحسين ظروف العمل.
- تعميم شبكات المصبات المراقبة ومراكز التحويل لتشمل كل البلديات
- تدعيم وتنمية الموارد البشرية وأسطول المعدات والآليات على مستوى البلديات
- إعداد كراسات شروط نموذجية لعمليات معالجة النفايات
- إنجاز وحدات لتثمين ورسكلة النفايات
- تدعيم منظومة إدارة النفايات القابلة للمعالجة وتدوير بعض الاصناف من النفايات الصلبة
- إعداد برامج لمعالجة النفايات العضوية باعتماد التخمير لانتاج سماد عضوي واستخراج الطاقة الحرارية من النفايات المنزلية و محطات الصرف الصحي في المصبات المراقبة

-إحكام متابعة الاحصائيات في هذا المجال

ان تعزيز قدرات العون البلدي و توفير سبل السلامة و حمايته عند آداء مهامه يعد مفتاح نجاح رفع الفضلات وتحسين جودة الخدمات.

وفي الختام نجدد التعبير على حرصنا على إنجاح مسار اللامركزية ونؤكد على ضرورة تشريكنا في باقي مراحله، كما ندعو إلى فتح حوار وطني في الغرض نكون طرفا فيه لتقييم السنة الأولى من المسار ووضع خارطة الطريق للفترة المستقبلية.